تختلف

ان تكون الكالق باقية ابدا حتى في دار الجزاء لان ما ثبت قدمه امتنع عدمه وان لا
بكالمة موسى عليه الصلاة والسلام بالطور بل تشمل ازلا وابدا واللازم باطل اجماعا
قلت اجيب بان الكلام وان كان ازليا الا ان تعلقاته منقسمة الى ازلية وحادثة
فالحادثة لا اشكال فيها واما الازلية فهي اعتبارات واحوال فلا يضر انقطاعها
عند حدوث التعلقات الامر به فالتعلقات بالاشخاص والافعال حادثة بارادة
من الله تعالى واختيار فيتعلق الامر بصلاة زيد مثلا بعد بلوغه وينقطع عند
موته ويتعلق الكلام لموسى عليه الصلاة والسلام في الطور على انك اذا تحققت
فالمختص بالطور سماع الكلام وظهوره وبهذا اجاب عن ايراد مشهور وهو
ان القديم تستوى نسبته الى جميع ما يصح تعلقه به كما في العلم والقدرة فيتعلق
الامر والنهي بكل فعل حتى يكون المامور منهيا وبالعكس واللازم باطل قطعا وهذا
الزام علينا حيث لا نقول بالحسن والقبح لذات الفعل لنمنع صحة تعلق الامر
بما يتعلق به النهي وبالعكس واشار بقوله **فلنتبع** الى صعوبة اثبات صحة
الكلام وصعوبة اثبات تعلقاته الازلية كما علم مما تقرر بيانه يعني ان القوم
حكموا الكلام بحث الامور مع ان لها لوازم صعبة وليس لنا الا اتباعهم فيما التزموه
والاقتداء بهم فيما بينوه فليس حسنوا ونكله كما يتوهم على ان وصف الصفات
مطلقا مما تحار في حواسه قطا الافهام وتزل في مداحض تحقيقه رواسخ الاقدام
الا ان يمد تعالى بمزيد التوفيق ويطلعها من لطائف انعامه على محاسن التحقيق
وكل موجود واجبا كان او ممكنا جوهرا كان او عرضا او غيرهما **انط للسمع**
الالهي وهو فعل امر من الاناطة وهي التعليق وقال حسان يهجو شخصا
• وانت زنيم نيط في آل هاشم • كما نيط خلف الراكب القدح الفرد •
اي علقت وقال حبيب الطائي
• بلاد بها نيطت علي تمائمي • واول ارض مس جلدي ترابها •
اي اعتقد وجوبا تعلق السمع به لوجوب كونه في نفسه كذلك واللام في
للسمع زائدة **كذا** السمع اي مثله في وجوب عموم تعلقه بكل موجود **البصر**
الازلي وحاصله انه يجب ان يتعلق سمعه تعالى بكل موجود كما يجب ان يتعلق
بصره بجميع الموجودات وليس سمعه تعالى خاصا بالاصوات كما في حقنا بل
هو تعالى يسمع كل موجود ذاتا كان او صوتا او غيرهما فهو تعالى يسمع في ازله
وفيما لا يزال ذاته العلية وجميع صفاته الوجودية التي قامت به وكذا ايضا
يسمع ذواتنا بعد وجودنا ويسمع ما قام بنا من الصفات الوجودية من علمنا
والواننا وقدرتنا وغير ذلك وحكم رؤيته تعالى لا تختص ببعض الموجودات
من الجسم ولونه وكونه كما تختص بذلك رؤيتنا في الشاهد بل حكمها في عموم
بلغ

التعلق

الخامس عشر
١٤٢

والبصر
التعلق بكل موجود وكم سمعه كذا رايت هذا التعميم في تعلق صفتي السمع
الازليين في كلام بعض المتأخرين والذي في كلام عمدة المحققين سعد الملة والدين
ان السمع صفة تتعلق بالمسموعات وان البصر صفة تتعلق بالمبصرات
فتدرك ادراكا تاما لا على سبيل التخيل والتوهم ولا على طريق تأثير حاسة ووصول
هواء ولا يلزم من قدمهما قدم المسموعات والمبصرات كما لا يلزم من قدم العلم
والقدرة قدم المعلومات والمقدورات لانها صفات قديمة تحدث لها تعلقات
بالحوادث وهو محتمل للتعميم والتخصيص مع ظهوره في الثاني فليراجع فان ضيق
الحال وتشتيت البال والكد على العيال بعض ما الهى واصغر ما ادهى ٥
ثم عطف على البصر قوله **وادراكه** بحذف حرف العطف وارتكاب مثله للضرورة
متفق على جوازه وانما اختلف في جوازه نثرا ومذهب الجمهور امتناعه يعني
ومثل سمعه تعالى في وجوب عموم التعلق بكل موجود ادراكه تعالى **ان**
قيل به كما هو راي امام الحرمين على الوجه الذي مر شرحه **وغير** بالمعنى اللغوي
اي ومباينته **علم** غير متقدم **لهذه** الصفات الاربع اعني الكلام والسمع
والبصر والادراك على القول به وهذا التغاير **كما** اي كالتغاير الذي **ثبت** عند
القوم بالادلة السمعية او العقلية على ما مر بيانه من الخلاف قال العارف السنوسي
نفعنا الله ببركاته فان **قلت** اذا وجب تعلق هذه الادراكات بكل موجود والعلم
ايضا قد تعلق بها فيلزم اما تحصيل الحاصل واجتماع المثلين ان كان ما تعلقت به هذه الصفات
عين ما تعلق به العلم واما خفاء بعض المعلومات على العلم ان كان ما تعلقت به تلك
الادراكات لم يتعلق به العلم وكلا الامرين مستحيل **قلت** نختار من القسمين الاول
وهو ان ما تعلقت به هذه الصفات هو عين ما تعلق به العلم ولا يلزم من ذلك تحصيل
الحاصل ولا اجتماع المثلين وذلك ان هذه الصفات لما كانت غير متحدة الحقيقة
سواء قلنا انها انواع للعلم ام لا فتعلقاتها كذلك اي غير متحدة فاجتماع تعلقاتها في
متعلق واحد ليس من تحصيل الحاصل ولا من اجتماع الامثال بل كل يتعلق منها له
حقيقة من الانكشاف خاصة ليست عين حقيقة سواه اي وان كنا عاجزين
عن تمييز تلك الحقيقة وتعيينها وكل حقيقة منها عامة لما يتعلق به وهذا كما نقول
ان متعلق القدرة والارادة واحد وهو الممكنات ولا يلزم من اجتماعهما في متعلق
واحد تحصيل الحاصل لاختلاف حقيقتي تعلقيهما وكل منهما عام تعلقه الخاص بحقيقته
لجميع الممكنات انتهى واقول **قوله** لما كانت غير متحدة الحقيقة الى اخره محل
النزاع ولم يأت بدليل يثبته به وما يوجه قوله في شرح الوسطى وليس احدهما
اي السمع والبصر عين الاخر كما انهما في الشاهد كذلك والعلم بتغايرهما وانفصالهما
وزيادتهما على العلم ضروري في الشاهد فانك تعلم الشيء ثم تسمعه او تبصره فتحس